



من رئيسة الجمهورية

إلى

السيدات والسواء الوزراء وكتاب الرؤولة والمديرين العاملين
والرؤساء المديرين العاملين للمؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: حول التفاوض مع النقابات.

بهدف إنجاح عمليات التفاوض وعملا على مزيد التنسيق مع رئاسة الحكومة ووزارة المالية عند التفاوض وعند إبرام الاتفاقيات مع النقابات، يتعين على كافة الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية التقيد بالإجراءات التالية:

- ضرورة التنسيق بصفة مسبقة مع رئاسة الحكومة (الكتابة العامة للحكومة) وعدم الشرع في التفاوض مع النقابات سواء فيما يخص مجال الوظيفة العمومية أو المؤسسات والمنشآت العمومية إلا بعد الترخيص في ذلك من قبلها.
- ضرورة دراسة الطلبات المقدمة من النقابات وموافقة رئاسة الحكومة (الكتابة العامة للحكومة) بتقرير مفصل في الغرض حول مطابقتها للنصوص القانونية مع بيان كلفتها المالية وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية.
- في صورة الموافقة على التفاوض، ضرورة إمضاء محاضر الجلسات والاتفاقيات عن الجانب الإداري من المسؤول المفاوض والمخول له ذلك بمقتضى تفويض الإمضاء، مع احترام الصيغ الشكلية الدنيا في صياغة وثيقة محاضر الجلسات والاتفاقيات وذلك بالتصديص على تاريخ عقد الجلسات والإمضاء المذيل لجميع الصفحات، وموافقة رئاسة الحكومة (الكتابة العامة للحكومة) ووزارة المالية بنسخة من محاضر الاتفاقيات المبرمة وذلك حال إمضائها.

ويعتبر كل اتفاق يبرم مع النقابات دون احترام الإجراءات المبينة أعلاه لاغيا ولا عمل عليه.

يلغي هذا المنشور ويغوض المنشور عدد 10 المؤرخ في 28 مارس 2014.

واعتبارا لأهمية الموضوع، فإنه يتعين على السيدات والسعادة الوزراء وكتاب الدولة والمديرين العامين والرؤساء المديرين العامين للمؤسسات والمنشآت العمومية التقيد بمقتضيات هذا المنشور والحرص على تطبيق ما جاء به بكل دقة وعناية.

رئيسة المجموعة
الدالة
نجلاء بوون رمضان